الباب الخامس: الختام

ففي ختام هذه الدراسة وبعد تمام هذا الجهد، لا بد من تسجيل أبرز ما توصلت إليه من نتائج، وخلاصة ما ذكرت فيها من أمور، كما لا بد من تقديم التوصيات لهذه الدراسة.

أولا: النتائج والخلاصة

1. مفهوم المنافسة التجارية المشروعة يتمثل فيما يلي:

- التعريف الأشمل والأدق للمنافسة المشروعة هو: أنها المنافسة الشريفة ذات الجدوى، التي لا بد منها من أجل العمل الدؤوب وعدم التراخي والكسل، والتي تقوم على جملة من الأخلاق والمبادئ الشرعية، ذات مصلحة لأطراف كثيرة، بما فيها العاملين والمجتمع.
- التجارة أعم من البيع إذ البيع نوع منها فالتجارة يراد بها كل عمل يقصد به الربح بصفة عامة.
- أباح الإسلام المنافسة التجارية ودل على ذلك الكثير من الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وكذلك إجماع الأمة.
- أحاط الشرع المنافسة التجارية بالعديد من الضوابط منها: تحريم الغش، وتحري الحلال، وتحريم التطفيف في الميزان.
- كما للغش أضرار كثيرة منها: أضرار أخلاقية، ومالية، وصحية . هناك صور عديدة وكثيرة للمنافسة التجارية المشروعة، مثل: المزايدة، والتقسيط، والدعاية والإعلان، وتقديم الجوائز.

2. أما مفهوم المنافسة التجارية غير المشروعة فيتمثل فيما يلي:

- لتعريف المنافسة غير المشروعة خصائص عامة يتميز بها، منها: القيام بأفعال لا تتفق مع قواعد الأمانة والشرف، وإلحاق الضرر بالآخرين.
- طرق الكسب غير المشروعة قديما متعددة ومتنوعة، منها: الغش التجاري، والربا، والقمار.
- هناك صور حديثة ومتنوعة للمنافسة غير المشروعة، مثل: الإساءة إلى سمعة التاجر، وإثارة أعمال تؤدي إلى اضطراب التنظيم الداخلي للمتجر، وغيرها.
- للاحتكار آثار سيئة ومدمرة على السوق، فهو يؤدي إلى إهدار حرية التجارة حيث يتحكم المحتكر في السوق، ويقتل روح المنافسة البنائة، فيكون ذلك سببا في عدم إتقان وتحسين وتطوير المنتجات.
- بيع الحاضر للبادي منهي عنه لما فيه من الضرر بأهل البلد، ولما فيه من غبن يلحق صاحب السلعة كونه يجهل ثمن السلعة الحقيقي، مما يؤدي إلى إضرار بالمشترين، وارتفاع الأسعار.

3. أما عن كيفية حماية المنافسة التجارية لتكون منافسة شريفة، ففي الإسلام نظامان كفيلان في ذلك، ألا وهما نظام الحسبة ونظام التسعير، وذلك لأن:
- نظام الحسبة يضمن على صحة المعاملات في السوق، ومراقبة التصرفات وسلوك البائعين والمشترين والتأكد من سلامتها، وتصحيح الانحرافات التي قد تحصل.
- نظام التسعير كافل لأن يضبط استقرار الأسعار في السوق، بعيدا عن التعسف في استعمال الحقوق، ولا سيما في حق الفرد لأن يحدد الأسعار كما يحلو له دون أدنى مبالاة منه على قوة الشراء لدى المشترين. كما أن نظام التسعير يحد من تلاعب التجار بعضهم على البعض في الأسعار، حيث تكون المنافسة منافسة شريفة وصحية.

ثانيا: التوصيات

1. إلى رجال الدولة من مشرعين وتنفيذيين وقانونيين:

حتى يؤدي نظام التسعير الغرض الذي من أجله فرض، ينبغي على الدولة أن تقوم بمجموعة من التدابير الوقائية، منها: مراقبة الأسعار مراقبة دقيقة، ومعاقبة كل من يثبت مخالفته لنظام التسعير.

ونظرا للتطور السريع الذي يحدث في شتى مجالات الحياة، ولاسيما مجال التجارة والمنافسة فيها، كان لابد من سن القوانين والتشريعات الكفيلة بضبط جميع الأمور المتعلقة بذلك، ومراقبة تطبيقها.

هناك فوائد تتحقق من سن قوانين تنظم وتحمي المنافسة التجارية، منها: تشجيع المنافسة التجارية المشروعة، وتعزيز كفاءة الإنتاج، توزيع أفضل للموارد الاقتصادية.

2. إلى الباحثين:

من الإنصاف القول بأن هذا البحث ليس إلا لبنة صغيرة لبناء رؤى متجددة ومتأصلة في قضايا اقتصادية شرعية. فهذا البحث يقدم فقط النظريات المجردة، وينقصها خطوات عملية دقيقة لإنزال تلك النظريات إلى عالم الواقع. وهذا يفتح مجالا للباحثين الآخرين لإثراء مكتبتنا الجامعية بأبحاثهم. والله المستعان.